

22 نوفمبر 2016

## من وزيرة المالية إلى

3119

**الموضوع:** حول الانتفاع بطرح فوائض القروض السكنية  
**المرجع:** مكتبكم الوارد بتاريخ 10 نوفمبر 2016

لقد ذكرتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنكم تحصلتم خلال سنة 2007 على قرض بقيمة 15 ألف دينار لتمويل عملية اقتناء مسكن وفي سنة 2008 تحصلتم على قرض ثان بقيمة 18 ألف دينار لخلاص القرض الأول الذي لم تتمكنوا من سداه ثم تحصلتم خلال سنة 2010 على قرض ثالث بقيمة 22 ألف دينار لخلاص القرض الثاني وخلاص القرض السكني وبذلك تمت إعادة جدولة كلّ القروض والفوائض المتعلقة بها بمبلغ جملي يساوي 50 ألف دينار. فطلبتكم على هذا الأساس معرفة هل يمكنكم الانتفاع بأحكام الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه تم بمقتضى الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 تمكين الأشخاص الطبيعيين لغاية ضبط دخلهم الصافي الخاضع للضريبة وللخصم من المورد بهذا العنوان، من طرح فوائض القروض المخصصة لاقتناء أو لبناء مسكن واحد معدّ للسكنى لا تتعدى قيمة اقتنائه أو بنائه 200 ألف دينار وذلك شريطة ألا يكون المنتفع بالقرض مالكا لمحل آخر معدّ للسكنى في تاريخ الانتفاع بالطرح. غير أنه لا يمكن في كلّ الحالات، الانتفاع بطرح فوائض القروض الأخرى على غرار قروض الاستهلاك وقروض التهيئة وقروض التوسعة.

هذا وتستثنى من الطرح المذكور فوائض التأخير المستوجبة في صورة عدم سداد القرض في الأجل.

بالتالي، وفي الحالة الخاصة وباعتبار أنه يتبين من خلال الوثائق المصاحبة لمكتبكم أنّ ثمن المسكن الذي اقتنيتموه هو 12,500 ألف دينار وأنه تمّ تمويل اقتنائه بقرض بنكي بقيمة 15 ألف دينار تمّ تدعيمه بقرضين آخرين لتسوية الأقساط غير الخالصة المتخلّدة بدمتكم وفوائض التأخير ولتهيئة مسكنكم المذكور، فإنه يمكنكم الانتفاع بطرح الفوائض المتعلقة باقتناء المسكن فقط أي في حدود الجزء منها المتعلق بالأقساط المخصصة لاقتناء المسكن المذكور أي 12,500 ألف دينار والتي يحل أجل استخلاصها ابتداء من غرة جانفي 2016. ولا يشمل الطرح في كلّ الحالات فوائض التأخير المستوجبة بعنوان عدم سداد أقساط القروض التي تحصلتم عليها في الأجل وكذلك فوائض القرضين الثاني والثالث.

ويتم الطرح على أساس وثيقة مسلمة من قبل البنك تبين القسط من الفوائد المتعلقة  
بالقرض الأول والمخصّص لاقتناء المسكن المذكور.

وتقبّلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسّلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام  
للدراسات والتشريع الجهائي

الإمضاء: سهام بوغديري نهمية